الرؤية التركية لسياستها الخارجية بعد مـرور مائة عام على معاهدة لوزان عام ٢٠٢٣

أ.م.د.زياد يوسف حمد (*)

المقدمة

إن المتتبـع للشـأن التركـي يُلحـظ بيـن مدة وأخرى مايتـردد داخل تركيا مـن تصريحات مسـتمرة بشـأن معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ تمـوز ١٩٢٣ ، وأنه وبعد مرور مائة عام على المعاهدة ، سـيلجأ الجانب التركي الى إنهاءها من قبله لإنتفاء الحاجـة التي تم توقيع المعاهدة بشأنها ، إلا ان هذا الأمر هو من جانب الأتراك فقـط ، إذا ما علمنا بـأن المجتمع الدولي برمته مُتفق على ابقـاء المعاهدة حتى بعد مرور مائة عـام ، (**لعدم وجود تاريخ نفاذ قد تم تثبيته في المعاهـدة**) ، وكذلك في عدم إعطـاء الفرصة لتركيـا مـن أجـل التفكيـر بإحيـاء ماتبقى من الأمبراطورية العثمانية القديمة .

أهمية البحث :ـ تكمن أهمية البحث في توضيح الرؤيـة التركية لما بعد منتصف عام ٢٠٢٣ ، وكيـف سـتحاول حكومة أنقرة مـن جانبها من الضغط على المجتمع الدولي لغرض إنهاء تلك المعاهـدة ، لإعتقادهـم بإنها المُكبـل لتحركات تركيا .

اشـكالية البحث:ـ تنطلق إشـكالية البحث من تسـاؤل رئيس مفاده إن معاهدة لوزان قد قيدت تركيـا مـن لعـب دور إقليمي كبيـر في ضوء بنودها التي حددتها بذلك ، وهذا التساؤل يقودنا الـى مجموعة مـن التسـاؤلات الفرعيـة التي سنحصل على اجابتها في طيات البحث وهي :ـ

١ـ ماهـي معاهـدة لـوزان , وماهـي بنودها والتزاماتها ؟

٢ـ ماهي النظرة التركية لمسـتجدات الأوضاع بعد مرور مئوية المعاهدة عام ٢٠٢٣ ؟

٣ـ ماهو مسـتقبل التوجه الخارجي التركي بعد مرور مائة عام على المعاهدة ؟

فرضيـة البحث:ـ ينطلق البحـث من فرضية مفادها بأنـه وبحلول تموز عام ٢٠٢٣ ، وبعد مـرور مائة عـام علـى توقيع معاهـدة لوزان ، سـتلجأ تركيـا الى فـك إرتباطهـا بالمعاهدة وإنهاءها او التعديل عليها لغرض ممارسة دور أقليمي أكبر .

(*) الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية
zeyadyousif214@gmail.com

هيكلية البحث:ـ قُسم البحث الى ثلاثة مباحث , سيتم التطرق الى معاهدة لوزان في المبحث الأول ، إذ سيكون المطلب الأول عن البدايات التاريخية للمعاهدة ، بينما ستكون أهمية المعاهدة وبنودها والتزاماتها ضمن المطلب الثاني ، أما المبحث الثاني فسيكون عن النظرة التركية لمستجدات أوضاعها الخارجية بعد مرور المئوية الأولى للمعاهدة ، وفي ضوء مطلبين ، الأول عن قضية الموصل ، بينما المطلب الثاني سيكون عن مشكلتها مع اليونان ، فيما سيكون المبحث الثالث عن الرؤية المستقبلية لمعاهدة لوزان وبمطلبين ، الأول نحو التوجه الى الغاء المعاهدة بالكامل ، بينما الثاني سيكون عن التعديل على بعض بنود وفقرات المعاهدة .

المبحث الأول / معاهدة لوزان* عام ١٩٢٣

هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٣ بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى ، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا من جانب ، وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من جانب آخر وكما سيرد تفصيلها لاحقا .

المطلب الأول / البدايات التاريخية للمعاهدة:ـ

إن البدايات التاريخية لهذه المعاهدة تمتد الى عام ١٩١٢ وتحديدا عند توقيع معاهدة (أوشي ـ لوزان) بين مملكة إيطاليا والدولة العثمانية في عهد رجال الاتحاد والترقي لإنهاء الحرب الإيطالية التركية ، وعقدت في (اوشي) بضواحي لوزان في سويسرا في (١٩١٢/١٠/٣) ، وبموجبها إنسحبت الدولة العثمانية من ليبيا ، وتركت أهلها وحدهم وجهًا لوجه أمام الإيطاليين[١] ، بعدها وجهت إيطاليا إنذارا مدته ثلاثة أيّام للأتراك لقبول المقترح الإيطالي للمعاهدة ، وبعد مفاوضات مستفيضة وقعت المعاهدة في (١٠١٢/١٠/١٨) ، أي بعد مرور خمسة أيام على عقد الإجتماع بين الأطراف [٢] ، وقد نصت على أنّه ضوء ثلاثة أيّام من تاريخ التوقيع يلتزم السّلطان العثماني بمنح الإستقلال الذّاتي لطرابلس وبرقة ، وموافقة الحكومة الإيطالية أن يعين السّلطان العثماني القضاة في ليبيا ، والكف عن إرسال الأسلحة والذّخائر والجنود والضّباط إلى طرابلس وبرقة[٣]

قد تضاربت أراء المؤرخين حول تلك المعاهدة فمنهم من عدها معاهدة تسليم ليبيا للاحتلال الإيطالي ومنهم من عدها حتمية ، ذلك أن الدولة العثمانية كانت تعاني الضعف وبعد أن أيقنت عدم قدرتها على الدفاع عن ليبيا منحتها استقلال داخليا , وتضمنت المعاهد (١١) بندا [٤] , وهي كالاتي [٥] :ـ

١. تتعهد الحكومتان – فور إبرام هذه المعاهدة- بإتخاذ الإجراءات الضرورية للايقافّ الفوري والمتبادل للأعمال العدائية ، وسيرسل معتمدين خصوصيين إلى ساحة القتال لضمان تنفيذ هذه الإجراءات.

٢ . تتعهد الحكومتان بإصدار أوامر تقتضي بانسحاب الحكومة العثمانية ضباطها وقواتها وموظفيها المدنيين من طرابلس الغرب وبرقة ، مقابل سحب الحكومة الإيطالية ضباطها

وموظفيها المدنيين من الجزر الملحتلة في بحر إيجة .

٣ ـــ تبادل ألاسرى والرهائن بأسرع وقت ممكن .

٤ ـــ تتعهد الحكومتان بمنح عفو تام وكامل إذ تعفو الحكومة الملكية الإيطالية عن سكان طرابلس الغرب وبرقة وتعفو الحكومة السلطانية عن سكان جزر بحر إيجة من رعايا السلطنة العثمانية ممن اشتركوا في القتال .

٥ ـــ يحصل على الفور إحياء وتنفيذ كل المعاهدات والإتفاقيات أيا كان نوعها أو صيغتها أو طبيعتها والتي أبرمت أو كانت سارية المفعول بين الطرفين قبل الحرب .

٦ ـــ تتعهد إيطاليا كلما جددت معاهداتها التجارية مع الدول ألاخرى بأن تبرم مع تركيا معاهدة تجارية على أساس القانون ألاوروبي العام ، أي توافق ايطاليا أن تترك لتركيا استقلالها الاقتصادي بكامله .

٧ ـــ تتعهد الحكومة الايطالية بإلغاء مكاتب البريد الايطالية العاملة في السلطنة العثمانية حال قيام الدول ألاخرى ممن لها مكاتب بريد في تركيا بإلغائها. .

٨ ـــ بما أن الباب العالي ينوي الدعوة لعقد مؤتمر أو الدخول في مباحثات مع الدول العظمى المعنية لإجراء مفاوضات ترمي إلى إبطال نظام الإمتيازات ألاجنبية في تركيا بغية استبداله بنظام القانون الدولي ، فإن إيطاليا وإعترافا منها بمشروعية نوايا الباب العالي تعلن منذ آلان عزمها على مؤازرته في هذا الشأن مؤازرة تامة وصادقة. .

٩ ـــ رغبة من الدولة العثمانية في التعبير عن امتنانها للخدمات الطبية التي أسداها الرعايا الايطاليون العاملون في دواوينها ، فإنها تعلن عن استعدادها لإرجاعهم إلى الوظائف"التي كانوا يشغلونها .

١٠ ـ تتعهد الحكومة إلإيطالية بأن تدفع سنويا لخزانة الديون العمومية العثمانية لحساب الحكومة السّلطانية مبلغا يساوي معدل المبلغ المستوجب لخزانة الديون العمومية .

١١ ـ تصبح هذه إلاتفاقية سارية المفعول في نفس يوم توقيعها . .

لذا بعد توقيع معاهدة أوشي لوزان أو كما تسمى(معاهدة لوزان الأولى) الخاصة بالوضع الليبي وارتباطه بالدولة العثمانية ، تطور الأمر لدى الدول الأوروبية من أجل إنهاء الدولة العثمانية بالكامل في ضوء تجريدها من سيطرتها على كافة الدول الواقعة تحت سيطرتها كافه في ضوء التوجه نحو توقيع (معاهدة لوزان الثانية) عام ١٩٢٣ .

المطلب الثاني / أهمية المعاهدة وأهم بنودها وألتزاماتها :ـ

تكمن أهمية هذه المعاهدة كونها أنهت فصول المسألة الشرقية وذلك بتصفية الدولة العثمانية قانونيًا ، والاعتراف بتركيا كدولة قومية مستقلة ذات سيادة كاملة ، وإعترفت باستقلال دول عربية في بلاد الشام والعراق على أن توضع تحت نظام الانتداب لاحقا ، في صيغة غامضة مابين بين الاستعمار المباشر وغير المباشر ،

وتعزيز قيام دول مستقلة بعد فترة زمنية معيّنة في هذه المناطق العثمانية السابقة ، ولذا أرست تحول آسيا الأناضولية والمشرقية العربية من العثمانية)الإمبراطورية(إلى القومية عبر نظام الدول ، إذ شكلت معاهدة لوزان أساس نظام الدول التي ستغدو مستقلة لاحقًا ، وهو ما جعل بعضهم ، يعدّها بمنزلة معاهدة وستفاليا المشرقية – الآسيوية[٦] .

تتمثّل نقطة التشابه بين معاهدتي لوزان ووستفاليا بدرجة أساسية بشأن تعميم نظام الدولة مكان نظام الإمبراطورية ، بينما ما قام بالفعل هو محاكاة لشكل نظام الدول ، وليس نظام الدولة القومية في ضوء الترابط بين الدولة والأمّة ، ولكن هذه الدول التي نظمتها معاهدة لوزان حاولت بفعل منطق الدولة القومية ، والذي هو منطق الحفاظ على مصالحها الكيانية ، أن تضفي طابع القومية عليها وسط صراع بين كياناتها والدعوات القومية العربية الوحدوية والإسلامية التي تنفي عنها الشرعية الكيانية ، وبرزت قوة المنطق الكياني الخاص للدول المنشأة في أن لوزان تحكم بنيويًا بكيانيتها المستقلة ، باستثناء فصل الوحدة السورية - المصرية الاندماجية١٩٥٨ – ١٩٦١)) التي فسخت بعد نحو ثلاث سنوات من قيامها[٧] .

لقد تطورت الدول العربية المشرقية التي اعترف لوزان باستقلالها لكن عبر وضعها تحت نظام الانتداب إلى دول مستقلة ، بينما ورثت سوريا الانتدابية ثمّ المستقلة ، وفي هذا السياق تطورات المشكلة الكردية التي نشأت عن قيام الجمهورية التركية ، ونشوء مشكلة الحدود السورية - التركية ، التي لم تحل حتى الوقت الحاضر بين سوريا وتركيا ، ومن أبرز تطبيقات ما نتج من لوزان على مستوى بنية العلاقة بين السكان والدول الجديدة المنشأة هو قوانين الجنسية نسبة إلى الدول ، كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ، وتعيينات الحدود ومحاولة ترسيمها ، وهو ما يعكس منطق الدولة الحديثة المستعار من نموذج الدولة الأوروبية ، وما زالت هذه التعيينات الفرنسية - الإنكليزية للحدود أساس الخلاف ومحاولة تسوية الصراعات بين الدول ، وبين بعضها و(إسرائيل) التي أعلنت في العام ١٩٤٨ (ومن جانبها دولة مستقلة) ، ونتج منها توسعه في المنطقة المخصصة للدولة العربية وسيطرتها عليها ، وتهجير الفلسطينيين من وطنهم[٨].

إن دراسة تطورات نظام الدول في العراق وبلاد الشام ما بعد لوزان يُظهر لنا أن فكرة هذا النظام قد تكوّن ثمّ تأسس وأخذ صيغته القانونية الدولية والإقليمية ضوء سنوات التحول السبع العاصفة من اتفاقات سايكس - بيكو إلى معاهدة لوزان ، وما يزال نظام لوزان يحكم العلاقة بين وحدات نظام الدول في منطقة المشرق العربي ، وإن كانت البنية المؤسسية القانونية الدستورية قد تعرضت لتغيرات بنيوية شديدة ، تتميز ببروز حركة التحول الجديدة من نظام الدول البسيطة التي أنشأتها لوزان قانونيًا إلى نظام الدول المركبة أو الاتحادية ، كما أن منطقة المشرق العربي ، بما في ذلك شبه الجزيرة العربية ، مرشحة وفق مؤشرات معيّنة للاندماج فيها ، بما في ذلك إعادة إنتاج

مناطـق نفوذ الـدول التي تُعدّ خارجية بالنسـبة إلـى المنطقة العربية ، مثل تركيا و(إسـرائيل) ويضـاف إليهـا إيـران بصفتهـا دولً قوميـة مؤسسـية قوية وأكثر تماسـكًا بالنسبة إلى دول العـراق وبلاد الشـام ، وبهـذا المعنى لما تزل هذه المنطقـة داخل نظام لوزان من ناحية نظام الدول وما بعده أيضًا، ليس على مستوى عملية التنظيم الجارية لوحدات هذه الدول في وحدات مركبة من الناحية القانونية الدستورية فحسب ، بل واحتمال نشـوء دول جديـدة أيضًا ، ذلك أن نظام لوزان قد نتج منه تغيرات ، بنيوية سياسية وفكريـة، وإثنيـة ، وهوياتيـة، واجتماعيـة ، عميقة لم تتوقف عن التحول والتطور[٩].

حصـل توقيـع المعاهـدة فـي أعقـاب حـرب الاسـتقلال التركية ضد الحلفـاء ، وحصل في ضوئهـا تسـوية أوضـاع الأناضـول والقسـم التركـي الأوروبي من أراضي الدولة العثمانية ، وذلك بعد إلغاء معاهدة سـيڤر*[١٠] التي كانت قـد وقعتها الدولة العثمانية في ١٠/٨/ ١٩٢٠ ، تحت ضغوط الحلفاء ، واشتملت معاهدة لوزان على ١٤٣ مادة قسمت الى اقسام رئيسة متعددة ، منهـا : المضائـق التركية ، التي تـم تعديلها بعـد معاهدة مونترو** عـام ١٩٣٦ ، وإلغاء التعهدات بشـكل تبادلي ، وكذلك تبادل السكان بيـن اليونـان وتركيـا ، فضلاً عـن الاتفاقيات المشـتركة الموقعـة بيـن الطرفيـن ، وغيرها ، ونصـت بنـود المعاهدة ايضا على إسـتقلال تركيـا وتحديد حدودها ، كما نصت على حماية الأقليات المسـيحية اليونانية الأرثوذكسـية في تركيا ، وحماية الأقليات المسـلمة في اليونان ، وكذلك التوصية بتأمين الحقوق الثقافية للأكراد داخل دولتي تركيا الجديدة والعراق المستحدث ، كمـا نصت معاهـدة لوزان تعهـد أنقرة بمنح معظـم سـكان تركيـا الحماية التامـة والكاملة ومنح الحريات دون تمييز .[١١]

المبحث الثاني / النظرة التركية لمستجدات أوضاعها الخارجية بعد مرور المئوية الأولى للمعاهدة :ـ

ان الحكومـة التركية دائما ماتنادي وفي محافل كثيرة ، بشـأن مئوية معاهدة لوزان وماستعمل عليـه الحكومة التركية بعـد ٢٤ /٧/ ٢٠٢٣ ، من إجراءات قد تتخذها وتراها مناسـبة حماية لأمنها القومي والخارجي ، ومن أجل إسـترداد (حسـب الرؤيـة التركية) ماتم سـلبه منها من أراضي ومقاطعات أبـان توقيع المعاهدة ، لذا سـنتطرق في هذا المبحث ، وسنشـير الى أهم القضايا التـي تعدها تركيا عالقـة ويجب إيجاد حلول جذرية لها , وكما يأتي :ـ

المطلب الأول / قضية الموصل :ـ

يذكر التاريخ العثماني ، أن مدينة الموصل هي أول مدينة عربية خضعت لسيطرة العثمانيين ، في آذار من عام ١٥١٦ ، في عهد السلطان سليم الأول ، وبقيت تحت سيطرتها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ ، لتكون آخر مدينة عربية ينسحب الأتراك منها ، إذ أصبحت نجمـا سـاطعا ، تطمح إليه الـدول الغربية ، لاسيما بعد اكتشـاف النفط فيها ، فإستحوذت عليها فرنسا وبريطانيا [١٢] ، وبتوقيع تركيا على معاهدة لـوزان الثانية وإتفاقية أنقرة ، تم تخليها

عــن الموصل بعــد تقليص مســاحة الأرض العائدة للدولة التركية الجديدة ، وتبلورت مشكلة الموصل التي عالجتهــا عصبة الأمم* لتضم إلى العراق[١٣] .

إن المطالبــات التركية بالموصــل لم تكن وليدة اللحظــة ، وإنما تمتد لســنوات ســابقة ، فنتيجة الأوضــاع السياســية التــي حلت بالعــراق بعد عــام ١٩٩١ ، وتقليص قواته المســلحة تدميراً وتحجيماً أممياً ، بقــرارات صادرة عن مجلس الأمــن الدولي ، وتحت ضغط تلــك القرارات، مُنعت طائراته من التحليق بأجوائه خارج شمال الخــط(٣٦) وجنــوب خــط (٣٣) [١٤] ، وفي ظــل تفرد الأكراد بحكم المنطقة ، أعادت تركيا التفكيــر بالإتفاقيات الموقعة قبل ســبعة عقود ، وفي ظل تلك الأوضاع ، نشــطت التصريحات المطالبة بضم الموصــل وكركوك. ومن أمثلة ذلك ما تم نشــره في كتاب عــام ١٩٩٤ ، الذي أصدرتــه رئاســة الــوزراء التركيــة وأنجزته المديريــة العامــة للدولــة فيهــا ويحمــل الرقم (١١) الذي كان بعنوان (المعلومات الأرشيفية المتعلقــة بالموصــل وكركــوك) ، ويعــد هذا الكتاب بياناً يحمل دلالة على إعادة قراءة جدية للمصالح التركية بالمنطقة[١٥].

أما الرئيس التركي "سليمان ديميريل" فقد أكد بعد تسلمه رئاسة الجمهورية التركية ، إن "إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان وأضــاف لقد أبلغنــا الأمريكيين بذلــك ، ولكن هذا المشــروع لم يقر على الصعيد السياســي" ، ورداً علــى ذلــك إســتدعت وزارة الخارجية العراقيــة ، القائم بالأعمال التركي لديها والذي أوضــح أن الكلمة التي أدلى بها الرئيس التركي ديميريــل كانت على النحــو الآتي ، "أن الحدود العراقية التركية غير صحيحة ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في هذه اللحظة " ، وهذا التبرير التركي ومحاولة تعديل تصريح الرئيــس التركي يأتي في محاولة الدبلوماســية التركية ، في عدم إشعال فتيل الأزمة على الأقل فــي الوقت الراهن ، ويــرى البعض أن دخول القوات التركية للأراضــي العراقية ، قد يرتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك ، ولعلمــا يؤكد ذلــك تصريح الرئيــس التركي ســليمان ديميريــل لرؤســاء تحريــر الصحــف التركية في ٢ آيــار ١٩٩٥ ، "إن حدود تركيا مــع العراق هــي خرائط النفط لقــد حددها علم الجيولوجيــا ، ولم يتضمنهــا الميثاق الوطني ، ونرى أن الأمر أبعد من أطماع في نفط العراق ، فالأمر يتعلق بالأمــن الوطني المرتبط بتهديد الأكــراد بالانفصــال عن تركيا ، وأن الســماح بوجود دولة كردية في العراق تؤمن بكردستان العراق سيســاعد أتــراك تركيا علــى زعزعة الأمن الوطني التركي"[١٦] .

وعقب إحتــلال تنظيم (داعش) لمدينة الموصل عام ٢٠١٤ ، كان هناك توجه تركي للمشاركة في عمليات التحرير ضمن قوات التحالف الدولي ، إلا أن حكومة واشنطن كانت تعارض ذلك من أجــل عدم إعطاء دور حقيقي لتركيا في العراق ومالبثــت أن صرحت أن تركيا لم تأخذ إذناً من حكومة بغداد ، بشان المشاركة بالعمليات ، كما كانت هنــاك مطالبات أمريكية بســحب القوات التركيــة مــن بعشــيقة ، وهو ما إنعكس ســلباً علــى العلاقات بين العــراق وتركيا[١٧] ، وتُثار

في الوقـت الحالي إتفاقية لوزان الثانية وتطرح للنقاش بشـكل مُستمر ، لاسيما بعد قرب إنتهاء المئويـة الأولـى للمعاهـدة ، والتلويح التركي المستمر بذلك وسـعيه ورغبته الجادة في إنهاء كل الألتزامات المفروضة عليه بحلول منتصف عـام ٢٠٢٣ ، والمطالبة بالكثير من الأراضي التي أقتطعت منها وتحديدا الموصل[١٨] ، (**مع اليقين بأنه لاتوجد فقرة ضمن المعاهدة تنص علـى إنتفاء الحاجة للمعاهـدة وإنتهاءها بعد مرور مائة عام**) .

المطلب الثاني / المشكلة مع اليونان :ـ

في كانـون الأول من عام ٢٠١٧ ، عند زيارة الرئيس التركي أردوغان لدولة اليونان ، وهي أول زيارة لرئيس تركي لليونان منذ ٦٥ عاماً ، بدأ حينها بتوجيه إنتقادات كبيرة لاتفاقية لوزان ، التي رسـمت حدود تركيـا الحديثة وحدودها كذلك مع اليونان ، كما طالب بتعديلها ، وهو ما رفضته اليونان بشكل مباشر، وعلى الرغم من أن الرئيس التركي في ضوء زيارته تلك ، كان يهدف الى تحسين العلاقات التاريخية والحديثة المتوترة مع الدولة الجارة ، إلا أنه طرح النقاط الخلافيـة بقوة ومنهـا اتفاقية لـوزان ، وكذلك مسـألة قبرص والجزر المتنازع عليها ايضا ، والسيادة على بحر إيجة ، وقضية مسلمي تراقيا * الذي اتهم أثينا فيها بالتمييز ضدهم[١٩].

كمـا أكـد الرئيس التركي ضوء تلـك الزيارة ، إن معاهـدة لوزان ، تنصّ علـى تفاصيل دقيقة ماتـزال غيـر مفهومة حتـى الوقـت الراهن ، مشـيراً إلى ضـرورة تحديثها بقوله : ”لسـت أسـتاذًا في علـم القانون ، لكني أعـرف قانون السياسـة جيـداً ، ففيه شـرط يقضـي بوجوب تحديث الاتفاقيات ، ونحن قادرون على تحديث مـا أُبرم بيننا من إتفاقـات ، وهناك أمثلة كثيرة علـى ذلـك“ ، (في إشـارة منه لإلغـاء المانيا للقيود المفروضة عليها بموجب معاهدة فرساي بعـد الحـرب العالمية الأولى ومـن قبلها فقط) ، كما تسـاءل: ”كيف نقول بـأنّ معاهدة لوزان (بيـن تركيا ، ودول متعـددة من بينها اليونان) تطبق وإلى الآن ، كما وضح بأنه لم يتم انتخاب مفتي عام لمسـلمي غربي تراقيا (اليونانية ذات الأقلية التركية)“ ، واتهـم أثينا بالتمييز ضدهم قائلاً: ”الدخـل القومي للفرد في اليونان حوالي ١٨ ألـف دولار، لكـن معـدل الدخـل القومي للفرد بالنسـبة لشـعب تراقيا الغربية لا يتجاوز الـ٢٢٠٠ دولار“ [٢٠] .

قد حـددت المعاهدة الوضع القانوني للجزر في بحـر إيجـة ، كما تـم تحديد سـيادة تركيا على بعض تلك الجزر، إلى جانب نقل وتثبيت ملكية جـزر لليونـان وإيطاليـا ، وحسـب المادة ١٦ مـن المعاهدة ، فإن تركيـا تنازلت عن حقوقها القانونيـة كافة من الجزر المذكورة في الاتفاقية ، لكنهـا تمتلك حق المشـاركة في تحديد مصير تلك الجزر، فيما كان رد الحكومة اليونانية عن كل مـا أثير إن «معاهدة لوزان»، تشـكّل حجر الأسـاس في العلاقـات القائمة بيـن بلاده وبين تركيا ، وأنها غير قابلة للنقاش أو إعادة النظر، مبينا أن المعاهـدة أوضحت الحدود الجغرافية لـكلا البلدين ، وأنه مـن غير الممكن تعديلها أو حتى تحديثها[٢١] .

فـي ضـوء المعطيات أعـلاه وما تـلا زيارة أردوغـان لليونان قبل خمسـة سـنوات يتضح

للمتتبع لهذا الشأن ، إن السعي التركي جاد عن إيجاد صيغة تعديل حقيقية للمعاهدة تضمن لأنقرة إستعادة ماتم أخذه منها بموجب الإتفاق وهذا يتجلى واضحا من الزيارات التركية للدول المجاورة والأقليمية ، من اجل ذلك ، وكذلك لصياغة إتفاق يضمن للجميع حقوقهم .

المبحث الثالث / الرؤية المستقبلية لتركيا بعد مئوية المعاهدة :ـ

بعد شهور قليلة تدخل معاهدة لوزان المئوية الأولى لها ، وهو الأمر الذي غالباً ماتردده وتكرره الحكومة التركية على الدوام وفي الكثير من المناسبات ، لذا وفي هذا المبحث سيتوضح بعض الجوانب التي تطمح تركيا الوصول اليها وتحقيقها بعد إنقضاء المئوية الأولى المعاهدة وكالآتي :

المطلب الأول / التوجه نحو إلغاء شامل للمعاهدة :ـ

ستكون بحلول تموز ٢٠٢٣ قد مرت مائة عام على توقيع المعاهدة ، ومن هنا وضمن أحد السياقات التي ستتوجه اليها تركيا هو فكرة إلغاء للمعاهدة بشكل كامل وإن كان من جانبها فقط ، (مُستندة بذلك لإلغاء المانيا مامفروض عليها من قيود بموجب معاهدة فرساي والتي وقعت عليها بعد الحرب العالمية الأولى) ، وهذا مانستشفه من تصريحات الرئيس التركي أردوغان ، اذ مايكرر وعلى الدوام ، إن تركيا ستدخل عهدا جديدا بمنتصف العام القادم ، وستشرع في التنقيب عن الموارد الثمينة وأهمها النفط ، (وإن كانت تقوم بذلك فعلا في الوقت الحالي لكن على مستوى محدود ومعلوم)[٢٢] ، وكذلك حفر قناة مائية جديدة تربط بين البحرين الأسود ومرمرة * ، تمهيداً للبدء في تحصيل الرسوم الجمركية من السفن المارة عِبرها ، وهذا هو جزء من أوجه الخلاف المستمر بين تركيا والغرب[٢٣] ، وكما أردف بالقول إن ''خصوم تركيا'' أجبروها على توقيع ''معاهدة سيفر'' عام ١٩٢٠ ، وكذلك وتوقيع ''معاهدة لوزان'' عام ١٩٢٣ ، وبسبب ذلك تخلت تركيا لليونان عن جزر في بحر إيجة ، ويصف اردوغان معاهدة سيفر ، بانها الشوكة الأولى في الظهر العثماني ، لأنها أجبرتها على التنازل عن مساحات كبيرة وشاسعة من الأراضي التي كانت ضمن رقعتها الجغرافية وتحت نفوذها لمدة زمنية طويلة لتأتي بعد ذلك معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، لتكون الجزء الأخير من المشهد الدولي في تقسيم التركة العثمانية[٢٤] ، لذا وبعد إتمام مشروع القناة المائية ستكون هناك واردات مالية كثيرة للجانب التركي ستعوضها عما فقدته من التخلي عن مصالحها في مضيق البسفور بموجب معاهدة لوزان الثانية آنفة الذكر[٢٥].

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية ، لفت أردوغان إنتباه المراقبين الدوليين لأجندته التوسعية ، أو ما يوصف بـ''العثمانية الجديدة'' ، التي تقف وراء إنتقاداته المتكررة لاتفاقية لوزان ، إذ يرى الكثير من الباحثين والمتخصصين بالشان التركي ، ''إن تركيا حاليا تتخذ خطوة كبيرة لإنهاء الوضع الإقليمي الراهن الذي أسسته معاهدة لوزان إلى حد كبير ، وبوتقة هذا

التحدي هي مياه شرق البحر المتوسط" ، وكان إقـدام الرئيس التركي علـى تحويل متحف (آيا صوفيـا) ، الذي بنـاه البيزنطيون كاتدرائية في القرن السـادس الميلادي إلى مسـجد واحداً من الخطوات الرمزية في سبيل إستعادة قوة بلاده ، (بحسب اعتقاده) ، إذ قال في خطاب متلفز في ٢ (تمـوز) ٢٠٢٠، "إن إعادة فتح آيا صوفيا يذكرنا بقوتنا ، إنه رمز لقيامتنا وكسر الأغلال الموضوعة على أقدامنا ، سـنواصل المسـيرة ولـن نتوقف حتى نصل إلى وجهتنا" ، وصرح ايضا بتصريحات إسـتفزازية على نحو متزايد ، بلغـت ذروتها في التدفـق الوحدوي العثماني الجديـد ، بقوله ، "سـنعمل على تحقيق شـيء أفضـل مـا زالوا يحاولون حبسـنا فـي معاهدة لوزان ، سـنبذل قصارى جهدنا لتحقيق أهدافنا لعـام ٢٠٢٣ ، نحـن مصممـون علـى قيادة تركيا إلى الأمام" ، وبالنسـبة للعديد من جيران تركيـا والحلفاء الحاليين في أوروبا ، فإن لهذه المسـاعي بالفعـل عواقب خطيـرة ، ليس أقلها شـحن النعـرة القومية على الصعيـد الداخلي ، وإثارة المشكلات مع الجيران بشكل مستمر ، لا سيما مع اليونان التي يصر على تحدي سيادتها على جزر بحر إيجة[٢٦] .

هنالك تسـاؤل يُطرح مفاده : ماهو الثمن الذي سـتدفعه تركيا والشـرق الأوسـط برمته ، إذا تخلّـت تركيا عن تلك المعاهدة في ذكراها المئة فـي تموز عام ٢٠٢٣ ، كما هو متداول الآن ، اذا ما علمنا بأن نقض ألمانيا لمعاهدة فرسـاي ، كان هو أبرز الأسـباب التي أدّت إلى الحرب العالمية الثانية ؟

اعتقـد ومـن وجهة نظر بحثيـة ان هذا التخلي سـيكون بمثابة مقدمة لحرب إقليمية في الشرق الأوسط ، حرب قد تتسع لتشمل القوى الكبرى الساعية لمصالح لها في المنطقة ، ومن ضمنها صاحبـة الشـأن تركيا وهـو ما لا تسـعى اليه حكومـة أنقـرة ، لذا يُتوقـع ان إلغـاء المعاهدة من قبل تركيا غيـر وارد على الأقل في الوقت الحالي لكيـلا تتعرض لما أقدمـت عليه المانيا مسـبقا والتحالف عليها واسـقاطها في الحرب العالميـة الثانية ، لاسـيما وأن تركيا تفكر جدياً بإبراز الجانب الإقتصادي لها وترصينه دولياً .

المطلب الثاني / التوجه نحو تعديل بعض بنود للمعاهدة :ـ

بعـد أن عرض خيار إلغـاء المعاهدة نهائيا وإن كـان من جانب تركيا فقط وماسـتؤول اليه من نظرة مسـتقبلية للأحـداث ، لذا من المتوقع أن تلجـأ تركيا للخيار الآخر هـو التعديل على بعض بنود المعاهدة وبما يتيح لها حرية الحركة داخل محيطهـا الأقليمي ، وعلى وفق معطيات وقرائن تقدمهـا حكومة أنقرة للمجتمع الدولي ، بما يضمن سلامة الدول الأخرى من أي إعتداء تركي .

فعلـى سـبيل المثـال فمـن الممكـن الدخـول بمفاوضـات ثنائية مـع الجانـب اليوناني ، من أجل إعادة ترسـيم الحدود الحالية والسيادة على الجـزر المتنازع عليهـا ، اذا ماعلمنا إن تركيا واليونان ، قد تنازعتا سـابقا عن السـيادة على جزيـرة صغيرة جـداً في بحر إيجة – يسـميها الأتـراك "صخـور كـارداك" ، لصغرها – ، كاد ذلك الأمر أن يشـعل حرباً بين البلدين عام ١٩٩٦ ، لذا فتغيير الحدود الحالية والسيادة على

الجـزر، أمر قد يحصل بإتفـاق جديد بين تركيا واليونـان مثـلاً ، أو بتحكيم دولي بين الجانبين إن تطلب الأمر ، أو بشراء تركيا بعضاً من تلك الجزر ، كما حصل سابقاً بين بعض الدول[٢٧] .

أن تركيا ليسـت قوّة إقليمية ، تسـتطيع السماح لنفسـها باسـتعادة كلاً مـن قبـرص ، وليبيا ، ومصـر، والسـودان والعـراق ، وسـوريا ، ومنطقة دول المشـرق ايضـاً ، والتي وجدت في نفسها مضطرة إلى التخلي عنها في معاهدة لـوزان ، كما أنه ليس مسـموحا لتركيا ، حتى بإسـتعادة مدينة الموصل مـن العراق ، وذلك علـى الرغم مـن أن تلـك المدينة بقيـت مدينة تركيـة طوال أربعة قرون من العهد العثماني ، لذا فالتفاهمات بين الاطراف المعنية ، قد تؤدي الـى الوصول الى حلول مقنعة لهم ، فبالاضافة إلـى وجود تركيا في شـمال قبـرص منذ العام ١٩٧٤ ، فمـن الممكـن (ومن ضمـن الرؤية الإستشـرافية) ، أن يكون لها تواجد دائمي في الشـمال السـوري ، وذلك عقب المشـاورات الدبلوماسية ، والتفاهمات مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا عائد لسبب جوهري وأساسـي ، يتمثّل في أن الدولة السورية تفكّكت إسـتراتيجياً ، ولا أمـل فـي إعـادة تركيبها (علـى الأقل في المدى المنظـور) ، مع معالجة التعاطي مـع الأكراد هنـاك ، والذين يحظون بدعم روسـي وأميركي ،من أجل إقامة منطقة يكون لهم فيها حكم ذاتي على أقل تقدير[٢٨].

ان أوروبا ليسـت بذلك الضعف الذي تتصورّه حكومة أنقرة ، فعلى الرغم من الخلافات القائمة داخـل الاتحاد الأوروبي ، لاسـيما بين فرنسـا وإيطاليـا مثلاً ، فهُم وفي القـرارات المصيرية متفقيـن وبما لايهدد السـلم والأمـن الدوليين ، لـذا فمـن المُتوقع أن تلك الـدول لاتعارض في ان تقـوم تركيا بإعـادة التفـاوض على تعديل بنـود معينة فـي معاهدة لـوزان ، اذا ماعلمنا بـأن القانون الدولي يسـمح بتعديـل المعاهدات والاتفاقـات ، وعلـى وفق شـروط معيّنة ، بما يضمن عدم التعـدي على حدود الدول الأخرى المجاورة لتركيا ، والتي تملك ترسـيم حدودها بموجـب المعاهدة االمذكورة ، وأما ومن ناحية حلم استعادة (أمجاد الدولة العثمانية) فهو الأمر الذي لايسمح به المجتمع الدولي .

ومـن جانبها (وحسـب مايتداوله المسـؤولون الأتـراك) ، فأن بناء تركيا القوية الجديدة ، هو أمر تسـير فيه البلاد في السنوات الأخيرة ، وقد قطعت فيها شوطاً كبيرا ، في ضوء تعظيم القوة الذاتيـة فـي مختلف المجالات ، لا سـيما القوة العسـكرية والصناعات الدفاعية ، والانخراط أكثـر وأعمق في قضايـا المنطقـة وأزماتها ، لإثبـات أنه لا يمكن تجاهل مصالح تركيا ، ولا رسـم توازنات ومعـادلات جديدة فـي المنطقة دون إشراكها فيها .

لذا فمـن المتوقـع التوجه للتعديـل الطفيف في بعض بنـود المعاهدة في منتصف العام القادم ، وبعد مرور مئوية المعاهدة ، (وأن كانت هناك آراء علـى وجوب إبقاء المعاهـدة على حالها) ، وهـو الحـل الـذي يرضي جميـع الأطراف دون إراقة الدمـاء ، ، على الرغم من التصعيد ، والتهديد والتلويح بإسـتخدام القوة العسـكرية من قبل الجانب التركي في مناسـبات كثيرة في الآونـة الأخيرة ، الا أن هـذا الحل هو الأقرب للتنفيذ ، اذا مافرضنا الأبقاء على المعاهدة على

حالها فـي حالة عدم رغبــة الأطراف الأخرى بالمقترحــات التركيــة ، فكل هــذه الإحتمالات واردة الحدوث في المستقبل القريب .

الخاتمة

يهـدف حـزب العدالــة والتنميــة بقيادتــه للحكومــة التركية ، الــى إعادة بناء دولة تركيا الحديثة والقوية ، ذات الثقل الكبير في المجتمع الدولــي ، ومبنيــة على أســاس متيــن وإقتصاد قوي ، إذا ماعلمنا ان تركيا حالياً من من ضمن مجموعة الدول العشرين لإقوى إقتصاديات في العالــم ، وبناتج محلي قوي يعادل ســنوياً أقوى ثلاث أقتصادات في المنطقة وهي الســعودية ، والأمارات ، وإيران ، مع تقدم الانتاج الزراعي والتجــاري ، لذا بعد وصــول المعاهدة لمئويتها الأولى ، من ضمن إســتنتاجات البحث تحاول تركيا تحقيق جملة من الأمور كالآتي :ـ

١ ـ اذا ما انهي معاهدة لوزان ، فسيظهر حقل جديد وهو حقل الطاقة الذي ستســتعى تركيا فيه لإستكشاف مواردها في هذا المجال ، وهذا أمر من شانه ان يقلب الموازين الإقتصادية العالمية

٢ ـ يدرك صنّاع القرار السياسي في تركيا بأن القضاء حزب العمال الكردستاني(PKK) هو أمــر صعب جداً ، إلا أن هذا الأمر أضحى مع مرور الوقت ، يمثل ذريعة وغطاء جيدا لتركيا من أجل التدخل والاقتراب أكثر فأكثر من مدن كركوك والموصل داخل العراق .

٣ ـ تسعى تركيا وبصورة مستمرة لتحقيق التكامــل الإقليمــي وعلــى وفــق تعــاون أمني وأقتصادي .

٢ـــ السعي لإكمال شروط الإنضمام والعضوية للأتحاد الأوربي .

٣ـــ محاولتها بأن يكون لها دور مؤثر في حل النزاعات الإقليمية .

٤ ـ ســعيها للمشاركة بقوة في القضايا العالمية والمنظمات الدولية .

٥ ـــ التحرك بصورة دبلوماســية نحو محيطها الأقليمي

٦ ـ تطوير قطاع النقل وخطوط المواصلات .

٧ ـــ كل المذكور آنفا ســتعمل عليــه الحكومة التركية بشــكل مضاعــف إذا ماتم التخلص من آثــار المعاهــدة تمامــا ، فعندها ســتكون تركيا في وضع آخر يســمح لها بالحركة بشــكل كبير وواسع ضمن مدياتها الأقليمية والدولية .

الهوامش

(*) يُنظر النص الكامل لمعاهدة لوزان ١٩٢٣ (مترجم الــى اللغة العربية) , ترجمة : عادل رفيق , المعهد المصري للدراســات , القاهرة , ١٧ أغسطس ٢٠٢٠ , من ص ٤ ـ ص٦٤

١- ســالم فرج الســويدي ونعمــة عمر علي الجابر , " أثر اتفاقية اوشي لوزان ١٥ اكتوبر ١٩١٢ على حركــة الجهاد في ليبيا " , مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية , ليبيا , العدد ١ ، ٢٠٢١ ، , ص ٦٦

٢- مصطفى حامد رحومة ," الابعاد السياسية لمعاهدة اوشي لوزان ١٩١٢ " ، مجلة الشهيد

، ليبيا ، العدد ٧ ، ١٩٨٧ ، ص١١

٣- عبد للعزيز الشناوي ومحمد محمود السروجي , " الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها " ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣١ ، ١٩٨٢ ، ص ١٨٠

٤- مجاهدي ابراهيم , " معاهدة اوشي لوزان ١٩١٢ " , مجلة العلوم الانسانية والحضارة , المجلد ٤ ، العدد ١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٠

٥- المصدر نفسه ، ص٤١

٦- محمد جمال باروت ,“ من اتفاقات سايكس بيكو الى معاهدة لوزان (عقد التحولات واثاره البنيوية في نشوء الدولة في المشرق العربي)” , مجلة سطور للدراسات التاريخية , العدد ٦ , ٢٠١٧ , ص٢٣٤

٧- محمد جمال باروت ,“ من اتفاقات سايكس بيكو الى معاهدة لوزان ، مصدر سبق ذكره , ص٢٣٤

٨- يلماز اوزتونا , موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري , ترجمة : عدنان محمود سلمان ومراجعة محمود الانصار ,الدار العربية للموسوعات , بيروت , ٢٠١٠ , ص٢١٥

٩- هـ . أ. ل . فشر , تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩ . ١٩٥٠) , ترجمة : احمد نجيب هاشم ووديع الضبع , ط ٩ , دار المعارف للنشر , القاهرة , ١٩٩٣ , ص٢٥٥

١٠- وقعت المعاهدة في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ م في مدينة سيفر القريبة من باريس، بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وجيكوسلوفاكيا ويوغوسافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى. تتألف معاهدة سيفر من ١٣ باباً و ٤٣٣ بنداً أعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر باريس , للمزيد ينظر : حسن الزبيدي , ”البعد التاريخي لقضية الموصل بين تركيا والعراق “ , مجلة البيان , بغداد , ٢٠١٦ , العدد ٣٥٤ , ص٥٥

١١- عقدت في مدينة مونترو السويسرية في ١٩٣٦/٦/٢٢ بغياب ايطاليا والولايات المتحدة الامريكية وكان الهدف منه التمييز بين الدول المتشاطئة وغير المتشاطئة على البحر الاسود , للتفصيل أكثر , ينظر : محمد نور الدين , " هكذا رُسمت حدود تركيا بعد الحرب العالمية الاولى " , مجلة شؤون الاوسط , مركز الدراسات الاستراتيجية , بيروت , العدد , ١٥٥ , ٢٠١٧ , ص٨٨

١٢– حسن الزبيدي , ”البعد التاريخي لقضية الموصل بين تركيا والعراق “ , مجلة البيان , بغداد , ٢٠١٦ , العدد ٣٥٤ , ص٥٦

١٣- عزيز جبر شيال ، " العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل " ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الأول ، المجلد الخامس ، حزيران ٢٠١٢ ، ص٤٢

أصدرت عصبة الأمم قرارها النهائي بالرقم) ١٦ ت(بتاريخ ١٦ / ١/ ١٩٢٥بضم لواء الموصل إلى العراق برغم الاحتجاج التركي على هذا القرار، وعرض الوفد العراقي على وزير خارجية تركيا أن يدفع العراق خمسمائة

ألف ليرة أسترالية صفقة واحدة كتسوية بدل دفع ١٠٪ من وارد الموصل لمدة٢٥ عاماً ، وفق المادة ١٤من الاتفاقية الموقع عليها بين الطرفين ولكن تركيا رفضت المبلغ , للمزيد والتفصيل أكثر ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء ٢ ، منشورات دار الأبجدية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ص ٦٦ ــ ٧٢ , وللتفصيل أكثر عن قرار عصبة الأمم ينظر :

Peter J. Beck, "A Tedious and Perilous Controversy: Britain and the Settlement of Mosul Dispute (١٩١٨ – ١٩٢٦)", Middle Eastern Studies, Vol: ١٧, No. ٢, London, April, ١٩١٨, p. ٢٧٢.

وينظر كذلك :

Documents on British Foreign Policy (١٩١٩ – ١٩٣٩) ed, W. N.) Midlicott and others, Series IA, Vol: ١, (١٩٢٥ – ١٩٢٦), London, ١٩٦٦, p. ٨٤٥.

وكذلك ينظر :-

Ismail Soysal, Turkiye nin Dis Munasebet leriyle ilgili Baslica Siyasi Andlasmalari,

Arkara, ١٩٦٥, ss, ٢١٦ – ٢٢٥

حنا عزو بهنان ، العلاقات النفطية التركية العراقية (١٩٧٧ ـ ٢٠٠١) ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، السنة ٣ ، العدد ٥ ، حزيران ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٤ ـ ٢٦

١٤- وليد رضوان ، دور اليهود والتحالفات الاقليمية والدولية وpkk في العلاقات العربية التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٨

١٥- خليل إبراهيم العلاف،" دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي" ، أوراق تركية، جامعة الموصل ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٢ ، ص ٥

١٦-نقلا عن : خليل إبراهيم العلاف،" دور تركيا في تحقيق الأمن الإقليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥

١٧- محمد نور الدين , " المشهد التركي " , مجلة شؤون الاوسط , مركز الدراسات الاستراتيجية , بيروت , العدد , ١٥٤ , ٢٠١٦ , ص١٨٨

١٨- سيار الجميل ," الموصل ومستقبلها بعد ٢٤ يوليو ٢٠٢٣ قرن على معاهدة لوزان , عبر الرابط :-

https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D٨-%D٩٨٤%٨٤%D٩%A٧

19 قسمت اتفاقية لوزان المنطقة المعروفة تاريخياً بتراقيا بين تركيا واليونان وبلغاريا . وموقع هذه المنطقة مهم، لأنها تطل على ثلاثة بحار، البحر الأسود، وبحر مرمرة وبحر إيجة ، وتعد صلة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا ، ورغم نفي الدولة اليونانية لأي تمييز بحق الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية ،

الا ان هناك اتهامات تركية لليونان بقمع السكان ، وبمنعهم من التعبير عن هويتهم الاثنية التركية ، وبقمع إرثهم الثقافي ولغتهم ، وفي زيارة لأردوغان لليونان في ٢٠١٧ صرح قائلا « أن هذا الأمر يدل على وجود تمييز وعدم تقديم الدعم اللازم لشعب تراقيا فيما يتعلق بالاستثمارات والخطوات الواجب اتخاذها لصالح الأقلية التركية في تراقيا الغربية ، وقال إنه «لا يمكنكم رصد أي تمييز ضد مواطنينا الروم في تركيا ، حتى في قضية معابدهم ، أمّا في تراقيا الغربية فإنه من غير المقبول حتى كتابة كلمة تركي.« وركز أردوغان على أوضاع الأقلية المسلمة التي تتواجد في شمال شرقي اليونان أيضاً ، وتعترف اليونان بمسلمي تراقيا ، على أنهم أقلية دينية لا أكثر حددتها معاهدة لوزان ، في حين تعتبرهم تركيا أقلية تركية ، وتطالب بتحسين ظروفهم ، ورأى أنه "ينبغي أن ننظر إلى النصف المملوء من الكأس ولا ننشغل بنصفه الفارغ ، علينا أن نعزز علاقاتنا ، وآمل من خلال زيارتي وضع السنوات الـ٦٥ الماضية جانبًا ، وأن ننظر إلى المستقبل"، معتبراً أن الهدف "أن نجد حلًا دائمًا وعادلاً للأزمة القبرصية ، وكذلك بالنسبة لبحر إيجة.« للتفصيل أكثر عن المنطقة وأوضاعها ، ينظر : تقرير قناة BBC والمعنون " لماذا تجدد الجدل بين تركيا واليونان حول مسلمي تراقيا / (٢٠٢١/٦/١) , عبر الرابط : https://www.bbc.com/arabic/world-٥٧٣٢١٩٧١

20- محمد نور الدين ،" المشهد التركي " ، مجلة شؤون الوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ص ١٨٨ ـ ١٨٩

نقلا عن : الصفحة الرمسية لرئاسة الجمهورية التركية باللغة العربية , (٢٠١٧/١٢/٧) ، عبر الرابط :

https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/87643/lozan-ko-nusunda-hl-anlasilmayan-bazi-noktalar-var

21-نقلا عن : الصفحة الرمسية لرئاسة الجمهورية التركية باللغة العربية , (٢٠١٧/١٢/٧) ، عبر الرابط :

https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/87643/lozan-ko-nusunda-hl-anlasilmayan-bazi-noktalar-var

22 – نقلا عن : الصفحة الرمسية لرئاسة الجمهورية التركية باللغة العربية , (٢٠١٧/١٢/٧) ، عبر الرابط :

https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/87643/lozan-ko-nusunda-hl-anlasilmayan-bazi-noktalar-var

23 - تتابع تركيا خططًا لإنشاء قناة مائية ، بطول ٤٥ كيلومتراً عبر مدينة اسطنبول ، والتي تأمل أن تخفف الازدحام من مضيق البوسفور ، وتجمع الإيرادات ، وتمنح تركيا مزيدًا

من السيطرة على العبور بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ، وأعلن أردوغان علناً عن مشروعه لقناة إسطنبول في عام ٢٠١٢ ، وبدأت دراسات الجدوى لذلك على مدار السنوات القليلة الماضية ، وتم بحث المشروع في اختيار مسار القناة ، وحصل المشروع على الموافقة البيئية في اذار ٢٠٢١ ، اذ تم قبول المشروع وخطط تطوير وتنمية واستثمار القناة ، التي تمكن أخيراً من البدء في إنشاء قناة اسطنبول ، ومن المقرر أن تكون هذه القناة بطول ٤٥ كيلو متراً وتقع على بعد ٣٠ كيلو متراً غربي مضيق البوسفور مقارنةً بقناة بنما بطول ٨٢ كيلو متراً ، وستبدأ في بحر مرمرة قبل عبورها ، وتتصل البحيرة بخزان (سازيلي ديربراجا) وتعبر ١٧ كيلو متراً شمالاً إلى البحر الأسود . وللتفصيل أكثر عن تلك القناة المائية ، ينظر : شذى خليل ، " هل قناة إسطنبول التفاف حول اتفاقية مونترو واستباقية لانتهاء معاهدة لوزان؟ « , نشر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٣ ، عبر الرابط https://rawabetcenter.com/ar-chives/139811 .

شذى خليل ، " هل قناة إسطنبول التفاف حول اتفاقية مونترو واستباقية لانتهاء معاهدة لوزان؟ « , نشر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٣ ، عبر الرابط https://rawabetcenter.com/ar-chives/139811 .

24- السهيلي بوغيدة ، " ماذا يعني عام ٢٠٢٣ بالنسبة لتركيا " ، نشر بتاريخ ٢٠١٨/٧/٤ ، عبر الرابط :. https://www.aljazeera.net/blogs/2018/7/4/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

25-المصدر نفسه

26 – نقلا عن : انجي مهدي ، " كيف يسعى اردوغان للتخلص من لوزان بحلول ٢٠٢٣ " ، صحيفة الأندبندنت باللغة العربية ، منشور بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ ، عبر الرابط :.

https://www.independentarabia.com/node/245356/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8

27-نقلا عن : سعيد الحاج ، " اتفاقية لوزان .. ماالذي تستطيع تركيا تغييره " , منشور بتاريخ (٢٠٢٠/٩/٣) , عبر الرابط :. https://www.turkpress.co/node/73827

28- نقلا عن : خير الله خير الله ، " هل تستطيع تركيا تمزيق معاهدة لوزان " ، نشر بتاريخ (٢٠٢٠/٩/١٥) ، عبر الرابط :

https://www.alarabiya.net/politics/2020/09/15/%D9%87%D9%84-

الملخص

عند توقيع معاهدة لوزان في تموز من عام ١٩٢٣ بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى ، وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا من جانب ، وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من جانب آخر تم تصفية الدولة العثمانية قانونيًا ، والاعتراف بتركيا كدولة قومية مستقلة ذات سيادة كاملة ، والإعتراف باستقلال دول عربية في بلاد الشام والعراق على أن توضع تحت نظام الانتداب لاحقا ، كل تلك التطورات ذلك لم تُثنِ الأتراك وقياداتهم من التفكير ملياً بمستقبل تلك المعاهدة ، لاسيما وانه في تموز من العام القادم ٢٠٢٣ ستدخل المعاهدة مئويتها الأولى ، لذا بدأت تركيا من التصعيد في خطابها السياسي والإعلامي بشأن ذلك ، وما ستؤول عليه الأوضاع منتصف العام القادم من ناحية الغاء أو تعديل على المعاهدة بما يضمن لتركيا التحرك بمساحة أكبر تجاهها محيطها , وهو على الأرجح ما لا ترغب به بقية الأطراف .

Abstract

When the Treaty of Lausanne was signed in July of 1923 between the victorious allies in the First World War, led by Britain and France on the one hand, and the Government of the Grand National Assembly of Turkey on the other hand, according to which the Ottoman Empire was legally liquidated, and Turkey was recognized as an independent nation-state with full sovereignty, and the recognition With the independence of Arab countries in the Levant and Iraq, to be placed under the Mandate system later, all this did not discourage the Turks and their leaders from thinking carefully about the future of that treaty , Especially since in July of next year 2023, the treaty will enter its first centenary, so Turkey began to escalate its political and media discourse on this, and what will happen to the situation in the middle of next year in terms of canceling or amending the treaty that guarantees Turkey to move with more space towards it and its surroundings, which is most likely What the rest of the parties don't want?